علي عدنان إبراهيم

اتفاق وقف الحرب على لبنان بين صراع الداخل الإسرائيلي وقدرات المقاومة

يدور الحديث بشكل كبير مؤخراً في الإعلام الإسرائيلي عن إحراز «تقدم كبير» في مسار التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار في لبنان بالتزامن مع إعادة فتح ملفات فساد رئيس حكومة كيان العدو بنيامين نتنياهو التي كانت مفتوحة على مصراعيها قبل انطلاق «طوفان الأقصى» لتعود به إلى واحد من أسوأ كوابيسه.

نتنياهو الذي لم يتمكن بعد أكثر من 40 يوماً منذ إطلاق العدوان البري على لبنان، وعلى الرغم مما اعتبره «إنجازات غير مسبوقة» بتحقيق ضربات مؤلمة لحزب الله، من الاحتفاظ العسكري بأي مساحة في الجنوب اللبناني وإنما اقتصر التقدم على عمليات قصف جوي ومدفعي مكثفة يليها دخول سريع لقوات الهندسة إلى قرى الحافة الأمامية وتفخيخ المنازل لتفجيرها عن بعد بهدف حرمان أهلها من العودة إليها ضمن إستراتيجية متوقعة تنتهجها إسرائيل بإشغال البيئة الحاضنة للحزب بالخراب الذي ستلقاه لجعل عودة المقاومة إلى الحدود صعبة في المدى المنظور وذلك في حال التوصل إلى أي اتفاق، وهي بهذا السلوك تعترف اعترافاً ضمنياً أن الحزب لبناني خالص منبثق من الأرض التي يدافع عنها ويهاجم لأجل تحقيق الأمن القومي لبلاده فقط وليس لمصلحة إيران أو غيرها، الحقائق ذاتها التي أكدها مسؤول العلاقات العامة في حزب الله محمد عفيف الذي قال بشكل واضح «مقاومتنا نشأت على أرضنا التي احتلت.. ومقاومونا لبنانيون ولسنا فصيلاً عند أحد»، مطمئناً في الوقت عينه على قدرات المقاومة وإمكانياتها الكبيرة ونافياً الحديث عن تراجع المخزون الصاروخي للحزب، ما يؤكد أن الضغط العسكري الإسرائيلي لم يثمر عن إضعاف حزب الله بل إن التوصل لاتفاق صار ضرورة حيوية لإسرائيل لوقف حرب الاستنزاف المستمرة التي يبدو أن حكومة نتنياهو باتت غير قادرة على تحمّل فاتورتها خاصة في حال انقطاع المدد المالي غير المحدود بعد أفول عهد بايدن وهاريس ووصول ترامب إلى كرسي الرئاسة واتخاذ القرار في البيت الأبيض واحتمال وضعه شروطاً قد تلجم عمل نتنياهو وتقيّد يده المفرودة فوق غزة ولبنان وكل المنطقة.

الاتفاق الذي تأمل إسرائيل في المرحلة الحالية الوصول إليه يضمن أولاً إبعاد حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني أو ربما نهر الأولي، ووقف أي شكل من أشكال إمداده بالسلاح والذخيرة من أي مصدر كان وعبر أي طريق كان، إضافة للبند الأخطر وهو منح إسرائيل حقاً شرعياً في اقتحام الحدود برياً عند الإحساس بأي خطر أمني داهم من الجهة اللبنانية، هذه البنود التي تم تداولها بشكل غير رسمي تتكامل مع ما أعلنته إذاعة جيش الاحتلال نقلاً عن مصادر وصفتها بالمطلعة حول أن الجيش سينهي عملياته قريبا في قرى الحافة الأمامية لجنوب لبنان وسيتمركز في مرحلة لاحقة على الحدود بقوة كبيرة ليهاجم براً وجواً أي تحرك أو نشاط للحزب، مسوّقاً لجمهوره تحقيق هدف لم يرد على ذكره سابقاً ضمن سلة الأهداف التي طرحها وهو إزالة مخطط حزب الله باجتياح الجليل، ومستدركاً القول إنه قد يواصل إطلاق الصواريخ، أما قراءة حزب الله للأمر يمكن وصفها بالواقعية والثابتة حيث أكد عفيف أن المقاومة لم تدّع هزيمة إسرائيل، أما الانتصار الذي تعمل للوصول إليه فهو منع العدو من تحقيق أهدافه السياسية والعسكرية وعلى رأسها إعادة المستوطنين إلى الشمال بالقوة، والقضاء على حزب الله الذي عاد للتعافي بشكل سريع بعد الضربات القوية التي تلقاها وتمكن من إعادة تنظيم صفوفه وتنفيذ تهديداته ومنع التقدم البري الإسرائيلي.

إلا أن نيات الاتفاق تصطدم بالداخل الإسرائيلي ما بين مؤيدين ومعارضين، فنتنياهو رفع السقف بشكل كبير مع بدء العمل الجدّي ضد حزب الله منتصف أيلول الماضي، ومع مرور الوقت فقدَ أوراق قوته التي لم تقدم جديداً حيث لم تتعدّ تكثيف الغارات على الأبنية السكنية وخلق أزمة إنسانية زادت الضغط الدولي عليه لوقف الحرب، أما سياسة الاغتيالات التي كانت ناجحة مع بداية استهداف القادة فبدأت تجف الآن مع وصول قادة جدد غير معروفين إلى مفاصل قيادة الحزب بجناحه العسكري، ما يعني خَلق عدو مجهول من جديد بعد إمضاء سنوات طويلة من التجسس والتنصت على القادة السابقين الذين توقعت إسرائيل باستهدافهم انهيار الحزب، ففوجئت بالعكس، لينقسم الداخل الإسرائيلي بعد كل هذه المعطيات إلى شقين متساويين حسب استطلاع أجراه «معهد الديمقراطية الإسرائيلي» خلص إلى أن نحو 46 بالمئة من الإسرائيليين يريدون استكمال الحرب ضد حزب الله حتى إبعاده بشكل واقعي وبالضغط العسكري إلى ما وراء الليطاني، على حين يؤيد ما نسبته أيضاً 46 بالمئة التوصل إلى اتفاق يحفظ الأرواح ويعيد المستوطنين إلى الشمال سريعاً ويوقف دوي صافرات الإنذار ويعيد إقلاع عجلة الاقتصاد التي بدأت تتآكل في مستوطنات الشمال بشكل عام.

كذلك يصطدم المروجون للاتفاق بتيار غير مرحّب به ضمن الجيش الإسرائيلي، على الرغم من البيانات المرعبة حول إمكانيات الجيش البشرية الحالية، التي تقول حسب صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن عدد جنود الاحتياط الذين ينصاعون لأوامر الاستدعاء في غزة ولبنان تراجع بنسبة 20 بالمئة، وإن آلاف الجنود من قوات الاحتياط يرفضون الامتثال للخدمة العسكرية، مشيرة إلى أن هذا النقص العددي وتراجع الرغبة بالقتال بدأ مع انطلاق الحرب على لبنان لقساوتها وفشلها، هذا الأمر يصطدم بقرار رئيس الأركان، هيرتسي هاليفي، الذي يعتبر القائد الفعلي للجيش، والذي صدق على توسيع العملية البرية في جنوب لبنان، أي اتجاه لدخول المغامرة بشكل أوسع وإغراق نتنياهو وحكومته بمستنقع لبنان كما حدث في حرب عام 2006، في وقت تؤكد المعلومات القادمة من واشنطن أن الإدارتين الحالية والقادمة إلى البيت الأبيض متفقتان على ضرورة إنهاء الحرب في لبنان قبل نهاية العام الحالي، وفي مواجهة دخول موسكو على خط تسوية الأزمة في الشرق الأوسط بعد ابتعادها عن الساحة السياسية في الإقليم لمدة عام، الأمر الذي أثار حتى مخاوف مسؤولين أمنيين إسرائيليين اعتبروا أنه من غير الصائب إدخال روسيا بمساعي التسوية مع لبنان وتوسيع تأثيرها بالمنطقة.

الإعلام الإسرائيلي روّج لما قال إنه مسودات اتفاق حول وقف إطلاق النار تم تبادلها بين لبنان وواشنطن وحكومة الاحتلال، وأكد أن هناك فرصة جيدة للوصول إلى اتفاق، وبالمقابل يُظهر حزب الله حجم الارتياح بالنسبة للواقع الميداني ويبدو أنه على استعداد للمضي طويلاً في إرباك حيفا وتل أبيب وحرمان المستوطنين من العودة إلى الشمال حتى قدوم ترامب وترتيب أوراقه في المكتب البيضاوي ووضع إستراتيجيته للسنوات الأربع القادمة واتخاذه القرار النهائي بخصوص الوضع في الشرق الأوسط، فهل ستستمر سياسة إطلاق يد نتنياهو أم إنها ستقيّد ويُجبر على توقيع اتفاق خالٍ من أي شروط مسبقة توضع على لبنان بفضل صمود المقاومة؟

كلمات المشاركين في القمة العربية والإسلامية أقرت بالعجز عن إبداء رد فعل حيال المجازر

شدد قادة وزعماء الدول الإسلامية في كلماتهم التي ألقوها أمس خلال أعمال القمة العربية والإسلامية والتي انطلقت في الرياض برئاسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان على ضرورة الانتقال إلى مرحلة العمل لإنهاء العدوان الإسرائيلي على كل من قطاع غزة ولبنان، فشددت إيران على ضرورة عدم السكوت على جرائم الاحتلال، بينما طالبت باكستان بتحويل الكلمات إلى أعمال على الأرض، كما طالبت ماليزيا بطرد الكيان من الأمم المتحدة، وشددت السنغال على ضرورة فرض وقفٍ فوريٍ لإطلاق النار.

ولي العهد السعودي محمد بن سلمان

رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

وزير خارجية عُمان بدر بن حمد البوسعيدي

محمد بن سلمان: نقف إلى جانب الشعبين الفلسطيني واللبناني

أكد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وقوف السعودية إلى جانب الشعبين الفلسطيني واللبناني، وقال في كلمته في افتتاح القمة: تنعقد هذه القمة امتداداً للقمة المشتركة السابقة في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية الآثمة على الشعب الفلسطيني الشقيق، واتساع نطاق تلك الاعتداءات على الجمهورية اللبنانية الشقيقة، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس».

وأضاف: تجدد المملكة إدانتها ورفضها القاطع للإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، وراح ضحاياها أكثر من مئة وخمسين ألفا من الشهداء والمصابين والمفقودين معظمهم من النساء والأطفال، وأكد أن استمرار إسرائيل في جرائمها بحق الأبرياء والإمعان في انتهاك قدسية المسجد الأقصى المبارك، والانتقاص من الدور المحوري للسلطة الوطنية الفلسطينية على كل الأراضي الفلسطينية من شأنه تقويض الجهود الهادفة لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وإحلال السلام في المنطقة.

وتابع: تشجب المملكة منع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من الأعمال الإغاثية في الأراضي الفلسطينية، وإعاقة عمل المنظمات الإنسانية من تقديم المساعدات الإغاثية للشعب الفلسطيني، ونعرب عن إدانتنا العميقة للعمليات العسكرية الإسرائيلية التي استهدفت الأراضي اللبنانية، ونرفض تهديد أمن لبنان واستقراره وانتهاك سلامته الإقليمية وتهجير مواطنيه.

وأردف: تؤكد المملكة وقوفها إلى جانب الأشقاء في فلسطين ولبنان لتجاوز التبعات الإنسانية الكارثية للعدوان الإسرائيلي المتواصل، وندعو المجتمع الدولي للنهوض بمسؤولياته لحفظ الأمن والسلم الدوليين بالوقف الفوري للاعتداءات الإسرائيلية على الأشقاء في فلسطين ولبنان، وإلزام إسرائيل باحترام سيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشقيقة وعدم الاعتداء على الأراضي الإيرانية.

السيسي: ضد مخططات تصفية القضية الفلسطينية

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي إدانة مصر بشكل قاطع، حملة القتل الممنهج، التي تمارس بحق المدنيين في قطاع غزة، وقال: «باسم مصر، أعلنها صراحة: إننا سنقف ضد جميع المخططات، التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، سواء عبر تهجير السكان المحليين المدنيين، أم نقلهم قسرياً، أو تحويل القطاع إلى مكان غير صالح للحياة، وهو أمر لن نقبل به تحت أي ظرف من الظروف.

وأضاف السيسي: إن الشرط الضروري لتحقيق الأمن والاستقرار، والانتقال من نظام إقليمي، جوهره الصراع والعداء إلى آخر؛ يقوم على السلام والتنمية هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، على خطوط الرابع من حزيران لعام 1967، وعاصمتها «القدس الشرقية»، وفق موقع «اليوم السابع» الإلكتروني.

وتابع السيسي: إن مصر ملتزمة بشكل كامل، بتقديم العون للأشقاء في لبنان، دعماً لصمود مؤسسات الدولة اللبنانية، وفي مقدمتها الجيش اللبناني، وسعياً لوقف العدوان والتدمير، الذي يتعرض له الشعب اللبناني الشقيق، وتكثيفاً للجهود الرامية للوقف الفوري لإطلاق النار، والتنفيذ الكامل وغير الانتقائي، لقرار مجلس الأمن رقم 1701.

السوداني: لإنشاء صندوق عربي- إسلامي لإعادة الإعمار

أكد رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، في كلمته خلال القمة أن العراق يجدد بقوة طرح مبادرته نحو إنشاء صندوق عربي وإسلامي لإعمار غزة ولبنان، فيما أشار إلى أن العراق وقف ولا يزال مع التهدئة وضد كل أشكال التصعيد.

وحسب وكالة الأنباء العراقية «واع»، قال السوداني: إن «العدوان الصهيوني المستمر تسبب في سقوط آلاف الشهداء والجرحى والمفقودين، وملايين النازحين، جلّهم من النساء والأطفال، في صورة دموية مسجّلة بالصوت والصورة، وبتجاهل من الدول الكبرى والمجتمع الدولي».

وأكد أن «العراق وقف ولا يزال مع التهدئة وضد كل أشكال التصعيد، وقد حذّر مراراً من هدف الكيان بتوسعة ساحة الصراع، والتسبب بحرب شاملة، تزيد من معاناة شعوب المنطقة، وتؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة في منطقة تمد العالم كله بالطاقة».

وجدد السوداني طرح مبادرة العراق، بـ«إنشاء صندوق عربي- إسلامي لإعمار غزة ولبنان، ومواجهة الدمار الشامل وإسناد الشعوب المنكوبة، ومنع تحقيق هدف العدوان في إزاحة صاحب الأرض»، وأكد أن «الفلسطينيين هم أصحاب الحق والقضية والأرض والقرار، وليس من حق أحد أن يتنازل أو يتفق نيابة عنهم»، مضيفاً: «ندعم قيام دولة فلسطينية على كامل ترابها، وعاصمتها القدس».

وبين السوداني أن «المطلوب موقف قوي وحازم، ذو مصداقية، لإظهار إرادة توقف الحرب، وإنهاء معاناة الشعبين الفلسطيني واللبناني»، موضحاً أنه «يتوجب على جميع الدول العربية والإسلامية الإسهام بواجب الإغاثة».

عباس: تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس: إن الواجب العربي والإسلامي، يفرض علينا أن نتحلى بأعلى درجات التضامن والتعاون، في ظل إخفاق المجتمع الدولي، بوقف العدوان وحرب الإبادة الجماعية، التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني، منذ أكثر من عام.

وأضاف في كلمته أمام القمة: أن جرائم الاحتلال، تتطلب منا جميعاً العمل على تحقيق تنفيذ قرار مجلس الأمن 2735، القاضي بوقف العدوان وتأمين وصول الاحتياجات الإنسانية، وانسحاب الاحتلال من القطاع، ورفض مخططات فصله عن الضفة، وتولي دولة فلسطين مسؤولياتها السيادية، ودعا الدول العربية والإسلامية إلى مطالبة مجلس الأمن والجمعية العامة بتعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، ما لم تلتزم بالقانون الدولي وبتعهداتها الموثقة وتنهي جرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

وطالب الرئيس الفلسطيني بدعوة دول العالم إلى مراجعة علاقاتها مع كيان الاحتلال وعدم تطبيع علاقاتها معه، أمام عدم التزامه بالقانون الدولي، وارتكاب الإبادة الجماعية، واستهداف «أونروا»، وتنفيذ قرار الجمعية العامة الذي يطالب الدول بفرض عقوبات على إسرائيل وتحديد العلاقات معها كما ويطالبها بإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان خلال عام واحد، وفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية، كما طالب القادة المشاركين في القمة بحماية القدس ودعم صمود أهلها، ومنع المساس بالمسجد الأقصى، والوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة.

عبد الله الثاني: جسر إنساني يكسر حصار غزة

دعا الملك الأردني عبد الله الثاني الدول الشقيقة والصديقة للمشاركة في إطلاق جسر إنساني لكسر الحصار المفروض على الأهل في قطاع غزة، وإيصال المساعدات الطارئة إلى القطاع الذي يعاني من كارثة إنسانية.

وقال في كلمته أمام القمة العربية- الإسلامية غير العادية، في الرياض: «لا بد من تحرك فوري لإنهاء العدوان، وما يتسبب به من قتل ودمار وتصعيد في المنطقة، لا نريد كلاماً، نريد مواقف جادة وجهوداً ملموسة لإنهاء المأساة، وإنقاذ أهلنا في غزة، وتوفير ما يحتاجون إليه من مساعدات».

وأكد عبد الله الثاني ضرورة الوقف الفوري للحرب على غزة ولبنان، وحماية الأبرياء، وإنهاء الدمار لتجنب دفع المنطقة نحو حرب شاملة، سيدفع الجميع ثمنها، وأشار إلى أن عدم وقف المجتمع الدولي للحرب الإسرائيلية على غزة، أدى إلى تمادي الكيان في تصعيده على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وعلى المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وإشعالها حرباً على لبنان الشقيق.

ميقاتي: لبنان يمر بأزمة تاريخية مصيرية

اعتبر رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي أن لبنان يمر بأزمة تاريخية مصيرية غير مسبوقة تهدد حاضره ومستقبله، فهو يعاني اعتداءً إسرائيلياً صارخاً ينتهك أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، التي وضعت لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وهذا الاعتداء يأتي ليضاف إلى كم من التحديات البنيوية والأزمات المتراكمة والملفات الشائكة.

وأضاف: لا يجوز ولا يمكن أن تستمر إسرائيل في عدوانها المتمادي على لبنان وشعبه، وانتهاك سيادته وتهديد وجوده من دون حسيب أو رقيب، هذا «الوطن الرسالة» الذي يعتبره الأشقاء والأصدقاء بمثابة حاجة للأمن والسلم والأمان والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وتابع: تسبب العدوان الإسرائيلي المتمادي على لبنان بخسائر إنسانية فادحة، فتجاوز عدد الضحايا حتى الآن أكثر من ثلاثة آلاف شهيد، والجرحى أكثر من ثلاثة عشر ألف شخص، وقد تسبب هذا التصعيد بإجبار نحو مليون ومئتي ألف لبناني، على النزوح في غضون ساعات معدودة ما أضاف عبئاً جديداً على كاهلنا وعلى وضعنا الداخلي المثقل بالأزمات المتتالية.

وأوضح ميقاتي أن الآثار الاقتصادية لهذا التصعيد العسكري جاءت لتزيد من حجم المأساة، إذ قدر البنك الدولي الأضرار والخسائر المادية لغاية اليوم بثمانية مليارات و500 مليون دولار، منها ثلاثة مليارات وأربعمئة مليون دولار تشمل تدميراً كلياً أو جزئياً لمئة ألف مسكن، فيما الخسائر الاقتصادية بلغت خمسة مليارات ومئة مليون دولار وتشمل التربية والصحة والزراعة والبيئة وقطاعات أخرى، ولا يمكن لأي دولة أن تتحمل وحدها عبء هذا الدمار الهائل، فكيف بلبنان، الذي يواجه أزمة اقتصادية ومالية متفاقمة وغير مسبوقة منذ خمس سنوات.

وتابع: أدعوكم إلى مساندة الدولة اللبنانية والمؤسسات الدستورية والسيادية والنقدية والاستمرار في إرسال المساعدات الإنسانية والغذائية والصحية العاجلة والملحة، كما أدعو بلدان الإقليم والعالم إلى احترام خصوصية لبنان ودعمه كنموذج تعددي يقتدى به في كل المجتمعات التعددية، وهو يدعو أيضاً إلى الامتناع عن التدخل في شؤونه الداخلية عبر دعم هذه الفئة أو تلك بل دعم لبنان الدولة والكيان.

أبو الغيط: انعدام المحاسبة شجع إسرائيل

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، أن الشعب الفلسطيني يعاني مأساة كبيرة جراء الحرب الإسرائيلية، لافتاً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يستهدف تدمير المجتمع الفلسطيني، وقال خلال أعمال القمة العربية الإسلامية في الرياض: «نريد إقليماً تكون في قلبه دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية».

وطالب أبو الغيط، بوقف إطلاق النار في غزة ولبنان وتنفيذ مسار لحل الدولتين، وأشار إلى أن قمة الرياض رسالة بأن منسوب الخطر بلغ مستوى لا يمكن احتماله، وأشار إلى أن تغييب القانون الدولي شجع القيادة الإسرائيلية على تنفيذ مخططات عبثية ومجنونة، قائلاً: «انعدام المحاسبة شجع إسرائيل على تنفيذ مخططات عبثية بالمنطقة، ولن يكون هناك سلام مع الظلم والقتل، كما أن اتساع دائرة النار من غزة إلى لبنان عرض مستقبل المنطقة لخطر بالغ، وما تقوم به حكومة إسرائيل هو تدمير لمستقبل التعايش في المنطقة».

البوسعيدي: تحقيق دولي مستقل في الاعتداءات الإسرائيلية

قال وزير خارجية عُمان بدر بن حمد البوسعيدي في كلمته أمام القمة حسب وكالة الأنباء العُمانية: «نشهد أزمة إنسانية تفاقمت في كل من غزة ولبنان نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر، حيث تُزهق الأرواح، ويُحرم الأبرياء من أبسط حقوق الحياة»، وأضاف: إن مشاهد القصف والدمار والإبادة التي تتعرض لها الأحياء السكنية والمرافق الصحية والتعليمية والبنية الأساسية، تتجاوز كل مقاييس الإنسانية، وتستدعي العمل المشترك من أجل فتح ممرات بلا قيود تُمكّن من إيصال الإغاثة الضرورية.

وأكد البوسعيدي موقف سلطنة عُمان الداعي لوقف فوري لإطلاق النار في غزة ووقف العمليات العدائية لإسرائيل في لبنان، وشدد على ضرورة إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الانتهاكات المتكررة، وقال: «إن العدالة هي أساس السلام، والمساءلة هي السبيل الوحيد لإنهاء هذه المعاناة المستمرة».

وأوضح أن آثار هذا الوضع المأساوي في فلسطين المحتلة ولبنان امتدّت لتشمل تصعيداً خطيراً في مناطق أخرى في الشرق الأوسط، ما يهدد الاستقرار الإقليمي بأسره، مشيراً إلى أن السبيل الوحيد لاستقرار المنطقة الذي ينشده الجميع لا يتحقق إلا عبر رؤية شاملة تقوم على الحق والعدل.

وقال: «إن سلطنة عُمان ثابتة في تأييدها لحل الدولتين سبيلاً أساسياً لتحقيق السلام العادل»، وأردف: «إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، هو حق أصيل للشعب الفلسطيني لا يمكن التنازل عنه»، وأشار إلى دعم بلاده للمبادرة التي أطلقتها السعودية بشأن تشكيل تحالف دولي يسعى لتحقيق حل الدولتين، مؤكداً أهمية اتخاذ خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف، وأولها اعتراف المجتمع الدولي بالدولة الفلسطينية، معرباً عن التقدير لمواقف الدول التي بادرت بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، داعياً بقية الدول للانضمام إلى هذه المبادرة، تعزيزاً للحق وإرساء للعدالة، مشدداً على أن القضية الفلسطينية تتطلب إرادة صادقة وموحدة في الموقف، والتوجه، والأفعال الملموسة، والمؤثرة.

الصباح: ندين حظر عمل «أونروا»

دعا ولي العهد الكويتي، صباح الخالد الحمد الصباح، المجتمع الدولي إلى التحرك من أجل وضع حد للانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال في فلسطين، وأعرب عن إدانة إصدار «إسرائيل» تشريعات تحظر عمل «أونروا».

وأكد ولي عهد الكويت أن ما تشهده غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة من إبادة جماعية يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، يستوجب تكاتف المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الانتهاكات، ودعا في كلمته خلال القمة العربية- الإسلامية المشتركة غير العادية المنعقدة في العاصمة السعودية الرياض أمس، إلى ضرورة تحقيق مبدأي المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب والامتثال للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، بشأن التبعات القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات قوى الاحتلال الإسرائيلي في أرض فلسطين المحتلة.

وأعرب ولي عهد دولة الكويت عن إدانة بلاده لقيام الاحتلال بإصدار تشريعات تهدف إلى حظر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في أرض فلسطين المحتلة، وشدد على موقف الكويت المبدئي الثابت والتاريخي المساند للشعب الفلسطيني في نضاله لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ونيل حقوقه السياسية المشروعة كافة، وإقامة دولته المستقلة على أرضه على خطوط الرابع من حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

آل خليفة: وقف فوري لإطلاق النار

طالب نائب رئيس الوزراء البحريني خالد بن عبد الله آل خليفة، بإرساء وقف فوري وشامل لإطلاق النار في غزة وجنوب لبنان، وإطلاق سراح الرهائن، وفتح الممرات الإنسانية، وبدء جهود إعادة الإعمار، وتسهيل عودة اللاجئين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي، والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للقدس، ومنع العنف والاستيطان في الضفة الغربية.

ودعا إلى تعزيز جهود الأمم المتحدة ووكالاتها في مجال حفظ السلام والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك تعزيز قدرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وبعثة «يونيفيل» في لبنان، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في غزة، إلى حين تحقيق حل الدولتين.

كما طالب بتخفيف التصعيد العسكري في المنطقة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701 بشأن لبنان بكل بنوده، والحفاظ على اتفاق الطائف لضمان أمن لبنان واستقراره وسلامة أراضيه، مع تشجيع جميع الأطراف على تهدئة التوترات.

إجماع من قادة الدول لتحويل الكلام إلى أفعال

رئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم

النائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا عارف

رئيس وزراء باكستان نواز شريف

إيران: عدم السكوت على جرائم الاحتلال

أكد النائب الأول للرئيس الإيراني، محمد رضا عارف، أن إيران تدين بشدة جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني بدعم من أميركا، مشدداً على حق الشعب الفلسطيني المظلوم بتقرير مصيره.

وأفادت وكالة «مهر» للأنباء، بأن عارف قال في كلمة خلال القمة العربية- الإسلامية في العاصمة السعودية: إذ ندين جرائم الإبادة الجماعية، نؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وأضاف عارف: نوجه التحية لأرواح الشهداء الشهيد نصر الله والشهيد هنية والشهيد يحيى السنوار.

وأكد عارف أن الإبادة الجماعية في فلسطين ولبنان هي نتيجة للإفلات الجنائي من العقاب، مضيفاً: علينا جميعاً مسؤولية عدم السكوت على جرائم الاحتلال الصهيوني.

وأضاف: ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية واستشهاد أكثر من 50 ألف إنسان في غزة والجرائم في لبنان، كلها تتم بمشاركة سياسية ومالية أميركية.

باكستان: لتحويل الكلمات إلى أعمال

أكد رئيس وزراء باكستان، نواز شريف، وفق الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام، أن نزيف غزة الآن يثبت إخفاق القوانين والمجتمع الدولي في القيام بدوره.

وشدد نواز شريف في كلمته خلال القمة العربية- الإسلامية غير العادية بالرياض، على أن باكستان تقف بشدة مع فلسطين وحقها في أن تكون دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف وفقاً لحدود 1967.

وأكد رئيس الوزراء الباكستاني إدانة باكستان لكل ما تقوم به إسرائيل في لبنان وفلسطين وشدد على وقف غير مشروط للحرب ورفع الحصار عن غزة وإيصال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في غزة، كما طالب بمحاسبة إسرائيل على ما تقوم به في غزة من جرائم وانتهاكات.

وفي ختام كلمته طالب نواز شريف بتحويل الكلمات في القمة العربية- الإسلامية إلى أعمال على الأرض.

ماليزيا: طرد إسرائيل من الأمم المتحدة

أشار رئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم، إلى أن «إسرائيل دولة بربرية ترتكب إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل»، معتبرا أنه «يجب أن يكون هناك إجماع بشأن طرد إسرائيل من منظمة الأمم المتحدة بسبب التهديد الذي تمثله للمنطقة والعالم أجمع».

وشدد إبراهيم في كلمته وفق موقع «النشرة» على وجوب أن نكثف جهودنا جميعاً لوضع حد للفظائع التي ترتكبها إسرائيل ومن أجل إعادة بناء غزة.

طاجكستان: تدابير أكثر فاعلية لمنع نشوب حرب واسعة

أكد رئيس طاجكستان إمام علي رحمن أن التبعات المأساوية للعمليات العسكرية في قطاع غزة ولبنان وضعت المنطقة في مواجهة أزمة إنسانية غير مسبوقة، وأن قرار الكنيست الإسرائيلي بحظر أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين يعد انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، مناشداً أطراف الصراع من جديد بتسوية جميع النزاعات من خلال المفاوضات والسبل الدبلوماسية.

ودعا علي رحمن خلال كلمته في القمة العربية الإسلامية غير العادية بالرياض، حسب وكالة «واس» السعودية، جميع دول المنطقة والعالم إلى اتخاذ تدابير أكثر فاعلية لمنع نشوب حرب واسعة النطاق في منطقة الشرق الأوسط متمسكة بروح التضامن والثقة والإرادة البناءة والواقعية، وأن الحل الحقيقي للقضية الفلسطينية وضمان السلام العادل والدائم في المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ألف وتسعمائة وسبعة وستين.

وأعرب عن دعمه لاهتمام منظمة التعاون الإسلامي الدائم بهذه القضية وجهودها لدعم شعبي فلسطين ولبنان، مبيناً أنه من الضروري أن تتخذ الدول الأعضاء في المنطقة إجراءات فاعلة لتقديم المساعدات الضرورية والعاجلة للشعب الفلسطيني على أساس خطة إنسانية هادفة.

تركيا: الدول الإسلامية عجزت عن إبداء رد فعل حيال المجازر

أرجع رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان الحالة الصعبة التي آلت إليها الأوضاع في غزة إلى عجز الدول الإسلامية، على عكس دول غربية تقدم إلى إسرائيل سائر أنواع الدعم.

وأشار أردوغان في كلمة ألقاها خلال مشاركته في القمة العربية والإسلامية غير العادية في الرياض، وفق وكالة «الأناضول» إلى «استشهاد 50 ألف فلسطيني حتى الآن، 70 بالمئة منهم أطفال ونساء، في مجازر إسرائيل بغزة وبقية الأراضي الفلسطينية».

وتابع: «بينما تقدم حفنة من الدول الغربية كل أنواع الدعم لإسرائيل تعجز الدول الإسلامية عن إبداء رد فعل ما أدى إلى وصول الوضع «في غزة» لهذا المستوى».

وأكد استعداد تركيا لتنفيذ كل المقترحات الملموسة والواقعية «التي من شأنها أن تجعل حكومة نتنياهو تشعر بأن احتلال الأراضي الفلسطينية له تكلفة».

وأردف: «علينا تشجيع أكبر عدد ممكن من الدول للانضمام لدعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية».

وأشار أردوغان إلى إرسال تركيا أكثر من 84 ألف طن من المساعدات إلى غزة حتى الآن، وأعرب عن استعدادها لإرسال المزيد عندما تزول العوائق. ولفت إلى أن «إسرائيل لا تطيق حتى إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وتترك المساعدات المرسلة تنتظر في مصر منذ أشهر».

وأشار أردوغان حسب موقع «النشرة» اللبناني إلى أن «حكومة بنيامين نتنياهو تعمل على تصعيد التوتر العسكري مع إيران من جهة وتواصل الهجمات على لبنان»، مشيراً إلى أن «الكنيست الإسرائيلي يهدف من خلال حظر الأونروا إلى إلغاء حل الدولتين».

وأكد أنه «من المهم أن نواصل جهودنا لاتخاذ إجراءات ضد مرتكبي الإبادة الجماعية في فلسطين، كما من المهم للغاية فرض حظر أسلحة على إسرائيل ومنع التجارة معها».

وشدد على أنه «يجب عزل إسرائيل دولياً ما لم تنه عدوانها على قطاع غزة ولبنان»، مشيراً إلى أننا «وضعنا قيوداً تجارية جديدة على إسرائيل موضع التنفيذ وستضع المزيد إذا لم توقف عدوانها».

ورأى أنه «علينا تشجيع مزيد من الدول على الاعتراف بدولة فلسطين»، آملاً أن «تكون نتائج اجتماعات اليوم بادرة أمل للشعبين الفلسطيني واللبناني».

أوزبكستان: وقف فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية

أعلن رئيس أوزبكستان شوكت ميرضيائيف أن بلاده تؤيد جميع المبادرات العملية الرامية لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي عبر الطرق الدبلوماسية.

وأضاف رئيس أوزبكستان، خلال كلمته أمام القمة العربية- الإسلامية بالرياض وفق قناة «القاهرة الإخبارية»: إنه يجب تنفيذ وقف فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، مؤكداً أن للشعب الفلسطيني الحق الكامل في إقامة دولته المستقلة تكون عاصمتها «القدس الشرقية».

وأوضح أن «نيران الحرب الإسرائيلية أصبحت تغطي الأراضي اللبنانية وتسببت في وفاة آلاف الأبرياء، ونؤيد جميع المبادرات العملية الرامية لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بالطرق الدبلوماسية».

السنغال: ندعم ونقف مع حقوق الشعب الفلسطيني

أكد الرئيس السنغالي باسيرو ديوماي فاي في كلمته أمام القمة العربية- الإسلامية غير العادية بالرياض، ضرورة فرض وقفٍ فوريٍ لإطلاق النار في قطاع غزة ووقف التصعيد المستمر في لبنان.

ونقلت وكالة «واس» عن الرئيس السنغالي «إن الشعب الفلسطيني يتعرض منذ 2023/10/7 إلى عنف غير مسبوق»، مضيفاً: إن قطاع غزة أصبح مدمراً بسبب الأعمال العدائية الإسرائيلية مع استمرار عمليات التهجير القسري من دون مقومات حياة أساسية أو مأوى.

وأشار إلى أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تتعرض إلى عنف غير مسبوق على الأسر والعائلات في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والقانون الدولي، مؤكداً دعم بلاده ووقوفها مع كل حقوق الشعب الفلسطيني في ظل الأحداث الصعبة الحالية.

قرغيزستان: وقف الكارثة الإنسانية غير المسبوقة

أكد رئيس قرغيزستان صدير جاباروف، أنه يجب اتخاذ خطوات ملموسة لوقف إطلاق النار وقتل الأبرياء، ووقف الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في قطاع غزة، ودعم جهود التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين الذي أطلقته المملكة العربية السعودية.

ودعا جاباروف خلال مشاركته في القمة العربية- الإسلامية غير العادية في الرياض وفق «واس» إلى دعوة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بالنيابة عن المجتمع الدولي لإنهاء العنف وحل الصراع في قطاع غزة، ودعم ومساندة الجهود الدولية التي تقودها مصر وقطر والولايات المتحدة الأميركية بهدف جلب الأطراف المتنازعة إلى المفاوضات وتنفيذ حل الدولتين، ومطالبة حكومة إسرائيل بفتح المعابر الحدودية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وإتاحة إمكانية الوصول إلى سكان غزة، والمطالبة باستئناف أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط «أونروا»، وبذل جهود مشتركة تهدف إلى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

نيجيريا: إنهاء الصراع وتنفيذ حل الدولتين

أكد رئيس نيجيريا بولا أحمد تينوبو ضرورة إنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني والعمل قدماً نحو تنفيذ حل الدولتين.

ونقل موقع «المصري اليوم» عن رئيس نيجيريا قوله خلال كلمته أمام القمة العربية- الإسلامية غير العادية بالرياض: إن الأراضي الفلسطينية تعاني منذ عقود، وعلينا أن نكفل لها حقها الكامل في سيادتها، مؤكداً حق فلسطين الكامل في تقرير المصير وأن تنعم بسلام وأمان.

وشدد تينوبو على أنه على القانون الدُوَليّ والشرعية الدولية أن تأخذ مجراها، داعياً كل دول العالم لأن تسهم في إحلال السلام وإيجاد مسارات جديدة لإحلال السلام من دون تأخير.

كما شدد على أنه يجب إنهاء الصراع وإيقاف حمام الدّم الذي يعانيه الشعب الفلسطيني وحالة الترويع وإحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وقال تينوبو: إن نيجيريا تدعم دائماً نداءات السلام وجمع شمل العالم، داعياً إلى التآزر والتعاون وأن يكون العالم خالياً من العنف.

وكالات

اختتمت أعمالها بالدعوة لبدء تحرك يضع حداً لتصرفات إسرائيل ضد دول المنطقة

قمة الرياض تطالب في بيانها الختامي بقرار دولي «حاسم ملزم» لوقف فوري لإطلاق النار

اختتمت القمة العربية الإسلامية غير العادية التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض، أمس الإثنين، أعمالها بإصدار مجموعة من القرارات التي ركزت على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة.

وانعقدت القمة العربية- الإسلامية المشتركة غير العادية بدعوة من السعودية، وشارك فيها أكثر من 50 من قادة وزعماء الدول ومسؤولين ووزراء وممثلي بلدان عربية وإسلامية برئاسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وجاءت القمة «امتداداً للقمة العربية- الإسلامية المشتركة التي عُقدت في السعودية في الحادي عشر من تشرين الثاني من العام الماضي».

وعقد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان وأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أمس مؤتمرا صحفياً في نهاية القمة، شدد فيه الأول على تركيز الأنظار على حتمية حل النزاع في الشرق الأوسط وإقامة الدولة الفلسطينية، معتبراً صدور موقف عربي وإسلامي موحد سيكون مؤثراً في دفع المواقف بالتعجيل للوصول إلى حل، وأن العمل سيتواصل من خلال الدبلوماسية حتى تحقيق السلام الذي نحتاجه جميعاً، على حين أكد الثاني أن حل الدولتين سوف يأتي والمسألة مسألة وقت، والعالم سوف يشهد تنفيذ مخرجات القمة بشكل تدريجي، وأن الدول العربية ستعمل على تجميد عضوية إسرائيل في مجلس الأمن.

وصدر عن القمة في ختام أعمالها مجموعة من القرارات حسب وكالة الأنباء السعودية «واس»، منها إدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجرائم الحرب والمجازر الهمجية الوحشية واللاإنسانية التي ترتكبها حكومة الاحتلال الاستعماري والمطالبة بضرورة وقفه فوراً، ورفض توصيف هذه الحرب الانتقامية دفاعاً عن النفس أو تبريرها تحت أي ذريعة.

وطالبت القمة بكسر الحصار المفروض على غزة وفرض إدخال قوافل المساعدات الإنسانية، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، كما طالبت مجلس الأمن باتخاذ قرار حاسم ملزم يفرض وقف العدوان ويكبح جماحه، إضافة إلى مطالبة جميع الدول بوقف تصدير الأسلحة والذخائر إلى سلطات الاحتلال، واستنكار ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي.

وقررت القمة تكليف وزراء خارجية السعودية بصفتها رئيس القمة العربية الـ«32» والإسلامية، وكل من: الأردن – مصر– قطر– تركيا – إندونيسيا – نيجيريا وفلسطين» وأيّ دول أخرى مهتمة، والأمينين العامين للمنظمتين، بدء تحرك دولي فوري باسم جميع الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة؛ لبلورة تحرك دولي لوقف الحرب على غزة، والضغط من أجل إطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل وفق المرجعيات الدولية المعتمدة.

وقبل ذلك ذكرت «الميادين» أنها حصلت على مشروع القرار النهائي للقمة العربية- الإسلامية غير العادية الذي أكد «مركزية القضية الفلسطينية»، و«الدعم الراسخ للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة»، مشدداً على حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والدولة المستقلة ذات السيادة على «خطوط الـ4 من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية».

كما شدد مشروع القرار على أن في مقدمة الحقوق «حق اللاجئين في العودة والتعويض بموجب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ولاسيما القرار 194»، وفيما أكد مشروع القرار أن «القضية الفلسطينية شأنها شأن كل القضايا العادلة للشعوب التي تناضل من أجل الخلاص من الاحتلال»، جدد التأكيد أيضاً سيادة دولة فلسطين الكاملة على «القدس الشرقية المحتلة عاصمة فلسطين الأبدية».

وأعرب المجتمعون في القمة العربية – الإسلامية في مشروع القرار عن رفضهم لأي قرارات أو إجراءات إسرائيلية «تهدف إلى تهويد القدس الشرقية المحتلة»، و«ترسيخ احتلالها الاستعماري»، وأكد مشروع القرار أن «القدس الشريف خط أحمر بالنسبة إلى الأمتين العربية والإسلامية»، مشيراً إلى أن «المجتمعين يؤكدون تكاتفهم المطلق في حماية الهوية العربية والإسلامية للقدس الشرقية المحتلة».

ووفق «الميادين» دعا القرار إلى «الوقف الفوري لإطلاق النار في لبنان، والتنفيذ الكامل للقرار 1701». وحذر من «خطورة انتهاك سيادة سورية وإيران»، «من دون اكتراث من المجتمع الدولي»، و«بتخاذل من الشرعية الدولية»، وشدد على ضرورة قيام مجلس الأمن بـ«اتخاذ قرار مُلزم تحت الفصل السابع لإلزام إسرائيل بوقف إطلاق النار في غزة»، والاستجابة للإجماع الدولي بأن «دولة فلسطين مؤهلة للعضوية الكاملة».

مؤتمر صحفي لوزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان وأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أمس (عن الانترنت)

وكالات

قولاً واحداً

ليانغ سوو لي

بناء اقتصاد مفتوح وشامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

في 10 تشرين الأول الماضي بالتوقيت المحلي، انطلق أسبوع اجتماعات قادة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ «أبيك» في ليما، عاصمة بيرو، باعتبارها واحدة من منصات التعاون الاقتصادي الإقليمي الأكثر تأثيراً في العالم.

وتلعب «أبيك» دوراً حيوياً في تعزيز التكامل الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والنمو الاقتصادي للعالم، وتلتزم الصين دائماً بمفهوم «الانفتاح والشمول والتنمية المشتركة والسعي إلى أرضية مشتركة مع تنحية الخلافات جانبا»، وشاركت بنشاط في شؤون «أبيك»، وتسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي داخل المنطقة وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي وتعزيز التنمية المستدامة، والمساهمة في ازدهار منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم.

وأحد الأهداف الأساسية لأبيك هو الالتزام بنظام التجارة المتعدد الأطراف المفتوح وتقليل الحواجز التجارية داخل المنطقة، وفي هذا الإطار، تدعم الصين دائماً نمط التعاون الإقليمي المفتوح، وتعارض أي شكل من أشكال «الدوائر الصغيرة» المغلقة أو الحصرية، وتدعو إلى تعزيز تقاسم فرص التنمية بين الدول من خلال التعاون الاقتصادي الإقليمي.

باعتبارها قوة دافعة في تعزيز بناء منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ «FTAAP»، شاركت الصين بشكل عميق في بناء الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة «RCEP»، كما تستمر في تقديم سوق أكثر انفتاحاً، ودعماً سياسياً لدول المنطقة من خلال اتفاقيات التجارة الحرة مع الاقتصادات الأخرى في المنطقة، وفي الوقت نفسه، تعمل الصين مع الأعضاء الآخرين على دفع «أهداف بوجور» و«رؤية بوتراجايا» لتعزيز حرية التجارة والاستثمار الإقليميين وتسهيلهما وتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة.

إذا نظرنا إلى تاريخ «أبيك» على مدى الثلاثين عاماً الماضية، فقد انخفض متوسط مستوى التعريفات الجمركية في المنطقة من 17 بالمئة إلى 5 بالمئة، كما تعزز الترابط التجاري بين الاقتصادات في المنطقة، ما ساهم بأكثر من 70 بالمئة من النمو الاقتصادي العالمي.

تعد التنمية المشتركة الهدف العام للتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث لا تركز الصين فقط على تنميتها الخاصة، بل تسعى أيضاً لمساعدة الدول النامية على تعزيز قدرتها على التنمية الذاتية، وتحترم اقتصادات المنطقة دائماً حق كل منها في التنمية ومساراتها التنموية في عملية العولمة، وقد شكلت «نمط أبيك» القائم على مبدأ «الاستقلالية والطوعية والتوافق»، الذي وضع نموذجاً فريداً للتعاون الاقتصادي العالمي.

وتحترم الصين دائماً مسارات التنمية لكل دولة، وتدفع بنشاط نحو التنمية المتناسقة للاقتصادات في المنطقة من خلال بناء البنية التحتية وتقديم الدعم المالي وتعزيز التعاون التجاري في إطار مبادرة «الحزام والطريق»، والتي أدت إلى تعميق التعاون بين الصين وأعضاء «أبيك» وتعزيز الترابط والتواصل والتبادلات الشعبية في المنطقة، ولم تسهم هذه الجهود فقط في تمكين دول المنطقة من الحصول على الدعم الاستثماري والتكنولوجي وتسريع بناء البنية التحتية، بل ساهمت أيضاً في تعزيز مستوى التنمية الاقتصادية بشكل عام.

في العقود الثلاثة الماضية، تضاعف نصيب الفرد من الدخل في المنطقة، وتم انتشال أكثر من مليار نسمة من الفقر، ما أسهم بشكل كبير في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم.

في ظل الثورة التكنولوجية الحالية والتحولات الصناعية أصبحت التنمية الخضراء والاقتصاد الرقمي اتجاهات رئيسية للتحول الاقتصادي العالمي، كأحد رواد الاقتصاد الرقمي العالمي، وحققت الصين تقدما ملحوظا في التحول الرقمي والتنمية الخضراء، وتعمل بنشاط على تعزيز التعاون في هذين المجالين على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

في مجال التنمية الخضراء، لقيت مبادرة «طريق الحرير الأخضر» التي طرحتها الصين استجابة إيجابية من العديد من دول المنطقة، ومن خلال نقل التكنولوجيا وتقديم الدعم المالي وتنسيق السياسات، تساعد الصين دول المنطقة على تسريع تحول الطاقة، ولاسيما في مجالات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما أن التطور الذي شهدته صناعة الصين للخلايا الضوئية والسيارات الكهربائية على الصعيد العالمي قد وفرت خبرات وموارد ثمينة لدول المنطقة، مما يسهم في تحقيق أهداف الحياد الكربوني العالمية.

في مجال الاقتصاد الرقمي، قامت الصين مع دول المنطقة بتحسين التعاون في مجالات التجارة الإلكترونية العابرة للحدود والمدفوعات الرقمية والتخليص الجمركي الرقمي، ما ساهم في تحسين عمليات التجارة الإقليمية وتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، وفي الوقت نفسه، وفرت المنصات الرقمية الصينية أسواقاً جديدة للشركات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ما ساعد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز الحواجز التجارية التقليدية وتحقيق توسع في الأعمال.

ومن خلال تعزيز نمط التعاون المفتوح والشامل وبناء مستقبل مشترك للتنمية وتعزيز التنمية الخضراء والتحول الرقمي العالميين، تضخ الصين قوة دافعة قوية للتنمية المستدامة والازدهار المشترك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وعلى مستوى العالم، وفي المستقبل، ستواصل الصين تعميق التعاون مع أعضاء «أبيك» وتعزيز بناء منطقة التجارة الحرة لآسيا والمحيط الهادئ وتعزيز الترابط الاقتصادي والتنمية المشتركة في المنطقة وتسريع تحقيق «رؤية بوتراجايا»، لبناء مجتمع المستقبل المشترك لآسيا والمحيط الهادئ الذي ينعم بالانفتاح والحيوية والمرونة والسلام بحلول عام 2040.

إعلامية صينية